



# الشيوعي حالي



العدد: 11 (يناير 2014) البريد الإلكتروني: [communisme@marxy.com](mailto:communisme@marxy.com) ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة



السابق تقريراً حول أشغال المؤتمر الذي انعقد أيام 21 و22 و23 غشت 2013، فإننا نخصص هذا العدد لنشر الوثائق الصادرة عن المؤتمر وهما وثيقتي المنظورات السياسية والبرنامج الانتقالي لرابطة العمل الشيوعي الذي تم تعديله وتحيينه، وننشر أيضاً في باب القضايا الأممية مقالا حول الاحتجاجات الجماهيرية التي تشهدها أوكرانيا، وذلك للتأكيد على أن الثورة أصبحت على جدول الأعمال في كل بلدان العالم، لأننا نعيش في خضم أشد مراحل التاريخ اضطراباً على كافة الأصعدة: مرحلة احتضار النظام الرأسمالي ومخاض الولادة المؤلم.

ندعوكم إلى جعلها سنة للنضال الثوري من أجل الحريات السياسية والنقابية وبناء القيادة الثورية، جعلها سنة للنضال الثوري في طريق القضاء على نظام الاستغلال والدكتاتورية والقهر، من أجل مغرب المساواة والعدالة الاجتماعية، مغرب اشتراكي.

رفيقاتنا ورفاقنا العاملات والعمال، أيها الشباب الباحث عن بديل ثوري، ويا عموم الكادحين والمتقنين التقدميين

لقد خصصنا العدد الحادي عشر من جريدتنا "الشيوعي" للمؤتمر الثالث لرابطة العمل الشيوعي، فبعد أن نشرنا في العدد

## الإفئامية:

أيتها العاملات أيها العمال أيها الشباب الثوري

بمناسبة السنة الجديدة، 2014، نتقدم هيئة تحرير جريدة الشيوعي، ومن ورائها مناضلو ومناضلات رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي، بأحر التحايا إلى الطبقة العاملة المغربية والأممية، ولكل المناضلات والمناضلين الثوريين.

وإذ نضع بين أيديكم العدد الجديد لجريدتكم "الشيوعي" مع مطلع السنة الجديدة

# منظورات المضرب 2013

كتبت هذه الوثيقة لنقاشها والمصادقة عليها في المؤتمر الوطني لرابطة العمل الشيوعي الذي انعقد أيام: 21 - 22 - 23 غشت 2013 وبالتالي فإن بعض أرقامها قد تبدو متجاوزة في الوقت الحالي وينبغي على قراننا تحيينها، إلا أن التحليل العام والخلاصات ما تزال صالحة وذات راهنية كبيرة، لأن تغير الأرقام لم يكن في الاتجاه المعاكس للتوقعات بل زاد في تأكيدها، فالبطالة تزداد ارتفاعاً، ومؤشرات النمو في تراجع مستمر والأزمة تزداد عمقا. نفس الشيء يقال عن إفلاس البيروقراطية النقابية وعجز اليسار والمهام المطروحة على كاهل المناضلين الماركسيين.



لموس على أوضاع الجماهير، بل تزيد فقط في توسيع الهوة بين الأغنياء الذين يستولون على حصة الأسد من الثروة المحققة وبين الفقراء الذين لا ينالهم سوى الاستغلال. كما أنها قد تكون معدلات نمو قصيرة الأجل مبنية على سياسات مدمرة على المدى المتوسط والبعيد، مثل معدلات نمو العقد الماضي التي بنيت على أساس الخصخصة الكثيفة للقطاعات المنتجة، الخ.

إن حرصنا على تحديد منظورات دقيقة ما أمكن لاحتمالات تطور الأوضاع بالمغرب وعالميا نابع من حرصنا على بناء تدخلنا في الصراع الطبقي بالمغرب وصياغة شعاراتنا وتكتيكاتنا على أساس تصور واضح علمي.

المنظورات علم، إلا أنه علم ليس دقيقاً كالرياضيات والفيزياء، إنه علم يعتمد على متغيرات كثيرة: الاقتصاد والسياسة وصراع قوى حية في واقع متغير باستمرار. وعليه فإنه علم يحتمل هوامش الخطأ. لكن هذا لا يقلل من أهميته ولا من ضرورته. مثلما أن هامش الخطأ في العلوم الأخرى لا يقلل أبداً من قيمتها ومن ضرورتها. إن ضرورة المنظورات نابعة أيضا من واقع أن الجماهير التي لا تنتظر منا فقط أن نصف لها واقعها، بل تحتاج منا أن نقدم لها إجابات عن احتمالات تطوره والتكتيكات المناسبة.

الداخلي الخام للمغرب سوى بما بين 15 إلى 20%. مما يعكس الظروف المسوية والفقير الذي يعيشه هؤلاء الفلاحون. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن المغرب احتل المرتبة السابعة في قائمة أكبر البلدان المستوردة للحبوب في العالم بعد مصر والاتحاد الأوروبي والبرازيل وأندونيسيا والجزائر واليابان ليتضح كذب الدعاية الرسمية عن مغرب فلاح.

## العقار

يعيش قطاع العقار أزمة خانقة. وقد أفاد تقرير مشترك للمصرف المركزي و"الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية" بأن سوق العقار شهد انكماشاً في الأشهر الأولى من السنة الحالية واقتصرت عمليات الشراء على 26 ألف منزل، وهي أضعف نسبة منذ العام 2008. وتراجع الطلب على الشقق 6,3% منذ مطلع السنة وبيعت نحو 17 ألف وحدة فقط.

ويعيش المستثمرون العقاريون على مخاوف من استمرار تراجع الطلب خلال النصف الثاني من السنة، ما قد يؤثر سلباً في أسعار الشقق التي لم تنم إلا 1,4%، في حين تراجعت أسعار الفيلات والمنازل التقليدية 1,7%.

وأشار التقرير المذكور إلى أن استقرار الأسعار شمل كل أنواع العقارات السكنية والتجارية والأراضي المعدة للبناء، وسجل الطلب على العقارات الراقية تراجعاً بلغ 21%، ما قلص أسعارها نحو 5% في المتوسط، وراوح الانخفاض بين 7% في الدار البيضاء و2% في مراكش. وتراجعت أسعار الأراضي 1,8% بعدما كانت ارتفعت 2,6% خلال الربع الأخير من العام الماضي، كما انخفض الطلب 8%.

الخلاصة هو أنه حتى عندما تكون معدلات النمو مرتفعة، بل ومرتفعة جداً، فإن ذلك لا يعكس بالضرورة وجود ازدهار وأن الصراع الطبقي سيرجع تراجعاً [2]. لكن عندما تكون مؤشرات النمو في الأحمر فإن الوضع يكون أدهى وأمر.

صعد حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة على أساس وعود عجيبة بتحقيق نمو يصل إلى 7% كاملة!! فالكلمات رخيصة ولا تتطلب مجهوداً. لكن وبعد حوالي عام ونصف فقط ما تقول الأرقام هو ما يلي:

أفاد تقرير للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، تم عرضه يوم الخميس 25 أبريل 2013 بأديس أبابا، أن نمو الناتج الداخلي الخام للمغرب تراجع من 4,1 إلى 2,8% في 2012. كما أن عجز الميزانية وصل إلى 22,9 مليار درهم أو 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام.

بينما أعلنت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة أعدتها لسنة 2012، أن الاقتصاد الوطني عرف نمواً بلغ نسبة 2,7% سنة 2012 عوض 5% سنة 2011.

وصرحت مديرية الدراسات والتوقعات المالية، في تقرير بشأن تنافسية الصادرات، أن العجز التجاري تضاعف بحوالي 5 مرات منتقلاً بذلك من 44 مليار درهم سنة 2000 إلى 201 مليار درهم في 2012.

وقد شهدت القيمة المضافة الفلاحية انخفاضاً بـ 8,9%. والجدير بالذكر هو أن هذا القطاع يشغل نحو 40% من اليد العاملة التي تزيد عن 11 مليون نسمة لكنه لا يساهم في الناتج

إن السؤال حول إلى أين يسير المغرب يفترض للإجابة عنه دراسة دقيقة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحديد إمكانيات تطورها والاتجاهات الممكنة لذلك التطور. وهذا ضروري بالنسبة لنا نحن الماركسيين من أجل تحديد الشعارات السياسية التي نرفعها وطرق تدخلنا وتكتيكاتنا وأولوياتنا على المدى القريب والمتوسط. وهذا ما سنشتغل عليه في هذه الورقة لكي نجيب عن السؤال إلى أين يسير المغرب؟

## الوضع الاقتصادي [1]

لحدود أمس القريب كان الماركسيون، وبعض المحللين الاقتصاديين الجديين، هم الوحيدون الذين يقولون إن الأزمة العالمية لن تستثني المغرب بل ستضربه بقوة أعنف مما ستضرب البلدان الأوروبية وحتى بعض بلدان ما يسمى بالعالم الثالث. وبالرغم من استمرار بعض المحللين البرجوازيين حتى اللحظة في استعمال لغة مطمئنة حول الأوضاع الاقتصادية، فإن الجميع بمن فيهم المسؤولين الحكوميين متفقون حول أن المغرب يعيش أزمة اقتصادية خانقة، وأن انعكاسات أزمة الرأسمالية العالمية قد ضربت بشدة. ولعل التقرير الأخير الذي أصدره بنك المغرب عن الوضع الاقتصادي أبرز دليل على ذلك.

## النمو:

تعتبر مؤشرات النمو واحدة من أهم الدلائل على حالة الاقتصاد، رغم أنها لا تمثل قيمة في حد ذاتها بالنسبة إلينا نحن الماركسيين، فقد تكون نسب النمو مرتفعة لكنها لا تنعكس بشكل ايجابي

وقال وزير المالية المغربي يوم الأربعاء 8 ماي، إنه من المتوقع الحصول على قروض بقيمة مليار دولار سنويا من البنك الإفريقي للتنمية على مدى أربعة أعوام وتطلع لاستخدام أموال البنك بالكامل. وكانت الحكومة قد وقعت اتفاقية مع البنك الإفريقي للتنمية للحصول على قرض لا يقل عن 650 مليون دولار سنويا في الفترة من 2012 إلى 2016 وقال أن المغرب حصل على 1,2 مليار دولار العام الماضي ويتوقع الحصول على نحو مليار دولار سنويا في السنوات الأربع المقبلة.

ارتأت حكومة عبد الإله بنكيران، مؤخراً، اللجوء إلى الاقتراض من السوق الدولية. حيث طار وزير الاقتصاد والمالية، نزار بركة، رفقة عدد من المسؤولين قبل أيام، إلى العاصمة البريطانية، لعقد اجتماعات مع عدة بنوك، بعدما كان قد اقترض السنة الماضية، 1,5 مليار دولار، بسبب نقص السيولة، الذي تقاوم وفق ما أورده بنك المغرب، مبيئاً عن بلوغه 66,8 مليار درهم، خلال أبريل المنصرم، بخلاف 64,4 مليار درهم، في مارس الفائت.

واستناداً إلى ما ذكرته صحف اقتصادية مختصة، فإن المغرب قد يقترض ما بين 500 مليون إلى مليار دولار، حسب ما تتيح إمكانيات السوق، من أجل الحفاظ على احتياطي النقد، كي يتمكن من تغطية أزيد من أربعة أشهر من الواردات، بعدما تخطى عجز الميزانية 21 مليار درهم، مرتفعاً بالضعف تقريباً مقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها، من السنة الماضية.

وقد بلغ حجم الديون العمومية الإجمالي للمغرب نهاية سنة 2012، ما يعادل 583 مليار درهم، أي ما حوالي 71% من الناتج الداخلي الخام، منها 196 مليار درهم كديون عمومية خارجية، و387 مليار درهم كديون عمومية داخلية. وتبلغ كلفة المديونية 108 مليار درهم، وهو ما يعادل أكثر من ضعفي ميزانية التعليم لسنة 2012، و9 مرات ميزانية قطاع الصحة، وحوالي ميزانية الاستثمارات العمومية. وتمتص كلفة الدين حوالي 94 مليار درهم سنويا كمعدل لثماني سنوات الأخيرة (ما بين 2004 و2011)، منها 18,5 مليار درهم مخصصة للدين الخارجي، وأكثر من 75 مليار درهم للدين الداخلي.

والجدير بالذكر هو أن المديونية صارت حلقة مفرغة حتى أن الحكومة تقترض الآن من أجل أداء فوائد قروض سابقة، هذا وقد سبق للمغرب أن سد بين 1983 و2011 ما يفوق 115 مليار دولار، أي ما يعادل 8 مرات دينه الأصلي، وما زال بدمته حوالي 23 مليار دولار حالياً.

بل ويقترض حتى من أجل تأمين أجور الموظفين حيث لجأت الحكومة مؤخراً إلى قرض جديد بقيمة 750 مليون دولار لأداء الأجور سيتم توزيع المبلغ على شطرين الأول بقيمة 500 دولار وتمتد فترة سداده إلى غاية 2022 والثاني بمبلغ 250 مليون دولار ينتهي تسديد أقساطه في سنة 2042.

ومن بين القطاعات الأخرى التي شهدت تراجعاً كبيراً بفعل الأزمة هناك قطاع الصلب. فقد أعلنت الشركة المغربية للصلب والحديد "صوناسيد" انخفاض أرباحها الصافية نصف السنوية بنسبة 86,5% نتيجة لانخفاض الطلب على حديد البناء في السوق المغربية مع الهبوط الحاد لأسعار الصلب في السوق العالمية وانعكاسات ذلك على السوق المغربية. وبلغت الأرباح الصافية للشركة خلال النصف الأول من العام الحالي 115,2 مليون درهم مقابل 856,4 مليون درهم خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وتراجع الهامش الصافي للشركة من 18,4% في منتصف سنة 2008 إلى 3,6% خلال النصف الأول من العام الحالي.

وقدرت الجمعية الدولية للصلب أن يكون المغرب قد حقق في العام الماضي إنتاجاً من الصلب في حدود 455 ألف طن مقابل 479 ألف طن في سنة 2009، أي بانخفاض ناهز 5,1%. وحسب الإحصائيات نفسها، فإن المغرب أنتج 20 ألف طن في شهر دجنبر الماضي، وهو ما يشكل تراجعاً كبيراً مقارنة بشهر دجنبر 2009 بنسبة 57%.

لا بد أن هذا الوضع سيجبر الطبقة السائدة على شن هجوم شرس على الطبقة العاملة في تلك القطاعات وغيرها من أجل تحميلها تبعات الأزمة، عبر تسريح العمال وإغلاق المعامل والزيادة في وتيرة الاستغلال وسوء ظروف العمل وتخفيض الأجور. الخ. وهو ما يعتبر أفضل وصفة لانتعاش الصراع الطبقي. إن الإضرابات العمالية في معازل الطبقة العاملة الصناعية صارت مجدداً على راس جدول الأعمال، وذلك بالرغم من كل المقاومة التي تبديها البيروقراطية النقابية لأي تحرك عمالي منظم.

نقول هذا وننتقل إلى جانب آخر من جوانب الأزمة وهي: المديونية.

### المديونية

لقد شهدت المديونية ارتفاعاً هائلاً في ظل الحكومة الحالية، مما يدل على أن المسألة ليست متعلقة بشكل الحكومة ولون قناعها (لبرالي # إسلامي) بل تتعلق بطبيعتها وبطبيعة المصالح التي تعمل على خدمتها. إن أية حكومة تقدر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وترفض القطع مع الرأسمالية بإجراءات جذرية (مصادرة الملكيات الكبرى وتأميمها تحت الرقابة العمالية) لن تتمكن من تقديم أي حل للأزمة سوى المزيد من تحضير الشروط لانفجار أزمة أكبر وأعمق وأشد.

وفي هذا السياق لا تتوقف حكومة الإسلاميين الجديدة عن إغراق البلد في مستنقع المديونية. قال مسؤول مغربي لرويترز يوم الثلاثاء 23 أبريل الماضي إن المغرب اتفق على حزمة اقتراض من البنك الإسلامي للتنمية سيحصل بمقتضاها على 600 مليون دولار سنويا من 2013 إلى 2016.

كما لجأ المغرب إلى اقتراض 750 مليون دولار لتمويل عجز الميزانية، وقال نزار إنه لا يستبعد اللجوء إلى سوق الصكوك.

ويحتل قطاع البناء المركز الثالث من حيث عدد العمال المشغولين، بعد الصناعة والزراعة، بحوالي مليون عامل، ويمثل نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقدر استثماراته السنوية بنحو 60 بليون درهم. كما أن هذا القطاع يشكل قاطرة تحرك النمو في العديد من القطاعات الصناعية الأخرى كالإسمنت والصلب، الخ.

مما يعني أن أزمته ستمتد لتأزم قطاعات أخرى عديدة، وفي هذا الصدد شهد الطلب على الإسمنت تراجعاً كبيراً بنسبة 16,5% خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي -2013- مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، حسب الإحصائيات التي نشرتها وزارة الإسكان. ويأتي هذا الانخفاض بعد هبوط مبيعات الإسمنت بنسبة 1,6% خلال العام الماضي، وهي المرة الأولى التي تعرف فيها مبيعات الإسمنت في المغرب انخفاضاً منذ سنة 1999.

ويتوقع المحللون استمرار انكماش سوق الإسمنت، خصوصاً مع إعلان الحكومة إلغاء 15 مليار درهم (1,8 مليار دولار) من الاستثمارات التي كانت مبرمجة في موازنة العام الحالي.

وكان رئيس مجلس إدارة هولسيم المغرب (وحدة الانتاج بسطات) دومينيك دروي، قد أكد في لقاء صحفي، أن هولسيم المغرب تسير في منحى موسوم بالتراجع خلال 2012، بحيث تراجع رقم المعاملات بنسبة 5%، إلى 2 مليار درهم. كما أن نتائج الاستغلال تراجعت بـ 21% (873,7 مليون درهم)، زيادة على تراجع النتيجة الصافية للمجموعة، بـ 14,7%.

وحسب إحصائيات الجمعية المهنية لمصنعي الإسمنت بالمغرب، فإن نسبة انخفاض استهلاك الإسمنت بلغت على المستوى الوطني ما بين ناقص 8% وناقص 50%.

سجلت مجموعة "لافارج المغرب" تراجعاً، خلال السنة الماضية، في مبيعاتها من الإسمنت بناقص 6,8%، بالمقارنة مع النتائج المسجلة، خلال السنة الماضية.

كشفت النتائج المالية السنوية لشركة "اسمنت المغرب"، التابعة لمجموعة "إيطالسيمونتي" العالمية، عن تراجع رقم معاملاتها بنسبة 9,3% سنة 2012، ليستقر في 3,601 مليون درهم.

وقال محلل مالي لـ "الشرق الأوسط" إن القدرة الإنتاجية الإجمالية لشركات الإسمنت الخمس بالمغرب تقدر بنحو 22 مليون طن في السنة، في حين أن الاستهلاك لم يتجاوز خلال العام الماضي 16 مليون طن، أي أن هناك فائضاً في القدرة الإنتاجية يصل إلى نحو 6 ملايين طن.

والنتيجة الحتمية لهذا الوضع في ظل الرأسمالية هو كبح القدرات الإنتاجية لقوى الإنتاج وإغلاق المصانع. فقد قررت شركة "هولسيم المغرب" وقف العمل بمصنعها لإنتاج مادة الكلينكر التي يصنع منها الإسمنت في مدينة وجدة، و"تكيف" قدراتها الإنتاجية في مصانع فاس وسطات جراء حالة الانكماش التي تعرفها سوق الإسمنت في المغرب. وبعدها كان فرنا وجدة ينتجان حوالي 1.6 مليون طن من الإسمنت، ستراجع إلى النصف تقريباً.

إن الحالة التي وصلت إليها حركة عشرين فبراير نتيجة لمجموعة من العوامل التي يتداخل فيها الذاتي بالموضوعي. وقد سبق لنا نحن الماركسيين أن إلى نقاط ضعف الحركة عندما كانت الحركة ما تزال في عز مداها. وقدما مجموعة من المقترحات التي نراها كفيلة بتصحيح مسارها نحو تحقيق المطالب التي رفعتها. وموقفنا هذا يناقض موقف أعداء الحركة (من لبراليين وإعلام برجوازي، الخ) الذين كانوا يندفعون المديح على الحركة، وخاصة على نقاط ضعفها، فكانوا يمتدحون غياب التنظيم، وغياب التصور، وطغيان العفوية. وذلك لأسباب ليس من الصعب فهمها. إذ أن الحركة كلما حافظت على عفويتها وتشتتها وغموض تصورهما كلما سهل عليهم الاستيلاء عليها وتحويل مصيرها في أفق القضاء عليها.

من الناحية الذاتية من أهم هذه العوامل ضعف القوى الماركسية واليسارية عموما وعدم قدرتها على توجيه الحركة على قاعدة برنامج ثوري واضح. وكذلك عدم قدرتها على توحيد مطالب كل فئات الكادحين والطبقة العاملة في حركة ثورية موحدة تتجه رأسا نحو أصل الداء: النظام الرأسمالي القائم.

وهذا الضعف هو ما استغله بعض أبناء الطبقة الوسطى المدللين الذين استولوا على قيادة الحركة وفرضوا أنفسهم قادة عليها دون أن ينتخبهم أحد. إن هؤلاء "الزعماء" الذين هم في أغلبهم وصوليون رأوا في الحركة مطية ممكنة لصنع رصيد سياسي لأنفسهم يصل بهم إلى امتيازات شخصية، قد يكون بعضهم في الواقع ديمقراطيين حقيقيين، لكنهم ليسوا ثوريين أبدا.

وهذا ما جعلهم يقبلون على الحركة كلما رأوا خطر تطورها في مسار ثوري، يحررها من القوالب الحديدية التي وضعوها لها مسبقا. لم يكونوا أبدا يثقون في الطبقة العاملة ولا في قدرتها على تغيير المجتمع نحو الأفضل، ولا يرون فيها سوى كتلة من الحشود الجاهلة والأمية التي يجب عليها أن تنتظر الأوامر منهم، خاصة وأنهم خريجو معاهد تسيير المقاولات وغيرها من الجامعات والمدارس الأنيقة في الداخل والخارج.

إن هؤلاء "الزعماء" المزييفين مجرد حثالة بشرية لا أهمية لهم في المسار العام للصراع الطبقي، وسرعان ما تكنسهم الحركة جانبا عندما تقوى، لكن دورهم يكون خطيرا ومشؤما، بل وحاسما، عندما تكون الحركة في بداياتها الأولى وتغلب عليها العفوية وتكون القوى الماركسية ضعيفة. خلال هذه المرحلة يمكن لأي وجه عرضي أو مغامر أن يصير قائدا وزعيما، إذ يكفيه أن يكون وقحا ويصعد على أكتاف صديقه ليقول للجماهير: "هيا في هذا الاتجاه"، ويحتكر الكلام في الاجتماعات ويفرض رأيه باستعمال الأساليب الخسيسة، الخ.

لقد لعب هؤلاء الأصدقاء المزييفون دورا مشؤما في إضعاف الحركة، فتلقي بعضهم مقابلا مجزيا من الدولة عبر الجمعيات التنموية والأحزاب اللبرالية. بينما عاد بعضهم الآخر إلى الاهتمام بمشاريعهم الخاصة ومستقبلهم وهم

فئاته الكادحة من وسيلة سوى القمع. لقد بلغ القمع السياسي مستويات رهيبية، فأغلب الحركات الاحتجاجية تتعرض للتدخل البوليسي بالضرب والاعتقالات، الحريات النقابية مقموعة، والمناضلون العماليون يتابعون ويسجنون بقوانين مغرقة في الرجعية. الصحافة الشرعية مكممة، ونضالات العمال الطلاب والمعتلين تقابل بقمع وحشي يؤدي أحيانا إلى الموت ناهيك عن الإصابات الخطيرة والاعتقالات.

وهذا ما تؤكد تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والعالمية، فقد سبق للانتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان (انتلاف يضم 18 هيئة حقوقية ومدنية) أن أكد وجود ما أسماه «الاعتداءات على الحقوق والحريات [...]» بالمرغوب.. كما أشار إلى «تزايد حالات التضييق والاعتداء على الحقوق والحريات بمختلف مناطق البلاد وضد العديد من الفئات».

ومن جهتها تحدثت منظمة العفو الدولية عن قمع الاحتجاجات في المغرب، وفضحت تعرض العشرات من الناشطين الذين ينتمون إلى حركة 20 فبراير في المغرب للاعتقال بسبب التعبير السلمي عن آرائهم، وتعرض بعضهم للتعذيب وسوء المعاملة عند الاعتقال. كما أكدت أن عمليات القمع في المغرب تزايدت مؤخرا، وأن «السلطات اتهمت بصورة روتينية ناشطي الحركة بجرائم مثل الشتائم وممارسة العنف ضد رجال الشرطة وتهريب المخدرات والمشاركة في مظاهرات غير مصرح بها، وانتشار سوء معاملة الناشطين أثناء وبعد اعتقالهم على نطاق واسع».

كما أن نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، آن هاريسون، أكدت أن "السلطات المغربية تستمر في قمع منتقديها". وأضافت أن «الإصلاحات المزعومة التي أطلقتها السلطات المغربية يبدو أنها تهدف إلى التخلص من انتقادات الشركاء الدوليين، لكنها مستمرة في قمع الاحتجاجات وعملت حتى الآن ضد حقوق الناس وليس لحمايتهم».

وهو ما يدل على أن الحديث عن الطبيعة الدكتاتورية القمعية للنظام القائم ليس مجرد كلام يردده "ثوريون ناقمون"، كما تدعي أبواق النظام، بل هو حقيقة من المستحيل إخفاؤها.

## حركة عشرين فبراير

لقد مرت الآن أكثر من سنتين على انطلاق حركة عشرين فبراير. الحركة التي وضعت بصمتها على الحياة السياسية في المغرب وتمكنت من إخراج مئات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في أغلب مناطق المغرب على قاعدة مطالب سياسية واقتصادية جريئة.

إلا أن هذه الحركة قد بدأت تشهد تراجعا كبيرا في الزخم الجماهيري الذي ميزها في بدايتها. والسؤال الذي يطرح بحدته هو لماذا هذا التراجع؟ ولماذا لم تتمكن من إسقاط النظام القائم مثل نظيراتها في مصر وتونس؟

وليست هذه القروض إلا حلقة واحدة من بين حلقات أخرى قادمة في المستقبل، كما أكد الدكتور نجيب أقصبي، والذي أضاف أن تكلفتها ستكون جد باهضة، لأن الأبنك التي ستقرض المغرب ستكون لها شروطها الخاصة. مما يعني حزمة تقويم هيكلية حتمية.

وقد جاءت بالفعل لجنة تابعة لصندوق النقد الدولي إلى المغرب، لتقوم بتقييم الاقتصاد المغربي وتضغط على الحكومة للقيام بإصلاحات هيكلية منها صندوق المقاصة وحذف الاستثمارات العمومية، بل وتهدد بتجميد القروض في حالة عدم التحرك. وتطالب المغرب بالالتزام بتلك الإجراءات لكي يستمر في الاستفادة من خط القرض الذي حصل عليه السنة الماضية بقيمة ستة ملايين و200 مليون دولار. والذي يعتبر القرض الأضخم من نوعه الذي حصل عليه المغرب في تاريخه حتى الآن.

ولا بد أن تأكيد رئيس الحكومة على ضرورة إصلاح صندوق المقاصة وحذف 15 مليار من الاستثمار العمومي إجراءات جاءت نتيجة ضغط مباشر من لجنة صندوق النقد الدولي، والذي يطالب أيضا بضرورة تخفيض قيمة الدرهم.

الحكومة الطيبة لم تتأخر في إبداء طاعتها فقد صرح وزير الاقتصاد والمالية، نزار بركة لوكالة "أورو موني" قائلا إن المغرب سيقصص ما يرضه من أموال صندوق المقاصة، من 6% إلى 4,2 من الناتج الداخلي الخام، أي أن نفقات صندوق المقاصة ستخفض بـ1,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام (2013)، في أفق توفير 16 مليار درهم، في حال سار الإجراء على النحو المسطر له.

كما أن رئيس الحكومة قال أمام البرلمان إنه لن يتراجع عن حذف 15 مليار درهم الخاصة بالاستثمارات العمومية معتبرا أن الضرورة الوطنية للحفاظ على الاقتصاد المغربي من عدم الانهيار هي التي أملت هذه السياسية.

## رح فعل الجماهير

في ظل هذه الأزمة الخائفة لا تمتلك الطبقة السائدة من خيار آخر سوى فرض المزيد من الأعباء على كاهل الكادحين من عمال وبرجوازية صغرى وفلاحين. مما سيفتح الطريق لاحتداد الصراع الطبقي، ودخول الطبقة العاملة مجددا إلى ميدان الكفاح، عبر طرقها التقليدية من إضرابات ومسيرات واعتصامات وغيرها.

وليست كل الصفات التي تقدمها الحكومة لتأجيل المعارك الحاسمة سوى عوامل تزيد مستقبلا في حدة الانفجار. فسياسة الاقتراض مثلا لتغطية العجز وأداء الأجر سنتتهي إلى مازق عويص هو ضرورة أداء تلك الديون إضافة إلى فوائدها. من أين ستأتي بالأموال اللازمة لذلك؟ كما أن الوعود لا تتبع جانعا ولا تأوي مشردا ولا تشغل عاطلا، وسرعان ما سينتهي أثرها التخديري ليعود المخدوعون إلى النضال بشراسة أكبر ووعي أكبر.

أمام عجزه المطلق لا يجد النظام القائم في مواجهة تصاعد نضالات الشعب المغربي بكل

الكثير، في الصراعات الهامشية والمناورات داخل اجتماعات فارغة، مع العصب أو مع "الزعماء" الذين لا ينام بعضهم قبل أن يضع تقريرا على مكتب أجهزة الاستعلامات. إننا وإن كنا نتفهم رغبة رفاقنا في التيارات اليسارية الأخرى (النهج الديمقراطي، الحزب الاشتراكي الموحد) ودوافعهم والمجهودات التي يبذلونها من أجل إنعاش الحركة وإعادة الحياة إليها، فإننا لا نتفق مع محاولات إبقائها بشكل مصطنع وتحويلها إلى صنم. لقد شهد تاريخ المغرب تحركات ثورية عديدة بعضها وصل درجة حمل السلاح (جيش التحرير، الخ)، لكنها عندما استنفذت شروط بقاءها تم تجاوزها جدليا من طرف حركات أخرى. هذا هو قانون الصراع الطبقي، نفي النفي. إننا نعتبر موقفا هذا دعوة منا للتيارات اليسارية الأخرى إلى الاستعداد للتحركات الثورية التي سيأتي بها المستقبل، بدل الانشغال بالصراعات الهامشية داخل اجتماعات العصب واستنزاف الطاقات.

من كل سلاح وتكبيها لتسهيل مهمة البرجوازية. حيث تقاوم كل محاولة للتحرك المنظم عبر النقابات (المشاركة في المظاهرات أو الدعوة إلى الإضراب العام، الخ).

وفي المقابل نجدهم قد اختاروا بوعي وبشكل نهائي موقعهم إلى جانب الطبقة السائدة ودولتها من أجل حماية "السلم الاجتماعي" (من طرف واحد) وخدمة المقولة الخ.

ولعل أبرز مثال عما نقوله هو عقد البيروقراطية النقابية للكفدرالية الديمقراطية لشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل للقائين مع نقابات الباطرونا في عز هجمتها على الطبقة العاملة.

فبعد اللقاء الأول الذي عقد يوم 5 نونبر 2012، عقدت بيروقراطية النقابيتين المذكورتين لقاء ثانياً بالمقر المركزي للكفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 28 ماي 2013 مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حيث أكدوا "على ضرورة أن يكون هناك خطاب موحد بينهم، مع الاستشارة في كل القرارات". وفي الوقت الذي تشن فيه الطبقة السائدة ودولتها هجوما شرسا على العمال، مما يتطلب تعبئة وبرنامجا نضاليا في مستوى التحديات، نجد "قادتنا" يدعون في ذلك اللقاء «إلى تطوير الحوار الاجتماعي ودعم الحريات النقابية، والعمل على زرع عنصر الثقة بين الأطراف، وصولا إلى نمو اقتصادي يضمن تقدم البلد وتطويره اجتماعياً واقتصادياً، والتحديات التي تواجه عمل النقابات والباطرونا». ليخلص الاجتماع إلى الاتفاق على خلق لجن مشتركة ما بين المركزيين النقابيتين الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام لمقاولات المغرب، تتوزع أجندها ما بين الاشتغال في إطار أوراش، ستعمل على التحاور والعمل حول العديد من القضايا منها: الحريات النقابية، وفض النزاعات النقابية، والتكوين والتكوين المستمر، والعمل على إعادة المقاولات الموجودة في وضعية صعبة، الحماية الاجتماعية، والتنافسية، وذلك في أفق التوقيع على اتفاق اجتماعي ما بين النقابيتين والاتحاد العام.

وقد علق عضو المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل العربي حبشي على هذا اللقاء قائلا: «ننظم هذه اللقاءات مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ونحن أمام تحد خارجي، يتعلق بالترزاق المغرب في إطار المنظمة العالمية للتجارة بالتحرير الكلي للتبادل، مما يطرح مجموعة من الإشكالات على كل مكونات المقولة الوطنية. وهذا يقتضي العمل والتعاون من أجل تنافسية المقولة الوطنية وتطويرها. وكذلك تنمية المسؤولية الاجتماعية لهاته المقولة في بعدها الشمولي».

الكثير، في الصراعات الهامشية والمناورات داخل اجتماعات فارغة، مع العصب أو مع "الزعماء" الذين لا ينام بعضهم قبل أن يضع تقريرا على مكتب أجهزة الاستعلامات. إننا وإن كنا نتفهم رغبة رفاقنا في التيارات اليسارية الأخرى (النهج الديمقراطي، الحزب الاشتراكي الموحد) ودوافعهم والمجهودات التي يبذلونها من أجل إنعاش الحركة وإعادة الحياة إليها، فإننا لا نتفق مع محاولات إبقائها بشكل مصطنع وتحويلها إلى صنم. لقد شهد تاريخ المغرب تحركات ثورية عديدة بعضها وصل درجة حمل السلاح (جيش التحرير، الخ)، لكنها عندما استنفذت شروط بقاءها تم تجاوزها جدليا من طرف حركات أخرى. هذا هو قانون الصراع الطبقي، نفي النفي. إننا نعتبر موقفا هذا دعوة منا للتيارات اليسارية الأخرى إلى الاستعداد للتحركات الثورية التي سيأتي بها المستقبل، بدل الانشغال بالصراعات الهامشية داخل اجتماعات العصب واستنزاف الطاقات.

### النقابات

ليس واقع البؤس والاستغلال الذي تعيشه الجماهير مسألة حتمية، أو قدرا مقدرًا. وليس انتصار البرجوازية ودولتها في مواجهتهما مع العمال واقعا لا مفر منه. إن الطبقة العاملة تمتلك قوة جبارة، لكن مشكلتها هي أنها لا تعي تلك القوة. هي المنتج الحقيقي للثروات ويفضلها يتحرك كل شيء في المجتمع بدءا من أصغر برغي في آلة إلى أضخم سفينة في أعالي البحار، أو طائرة في السماء. وعندما ستعي هذه القوة الجبارة، وتقرر أن تتوقف عن تسخيرها لخدمة حفنة الطفيليات وخدمهم في الدولة، سيقرر مصير المعركة الفاصلة وسينهار النظام الرأسمالي بأكمله كبناء من ورق.

لكن لكي تتمكن الطبقة العاملة من حسم تلك المعركة لا بد لها أن تنتظم وتتحد. هذا ما توصلت إليه الطبقة العاملة عالميا وفي كل قطر على حدة، وهذا ما جسده من خلال سعيها الفطري إلى بناء أداة وحدتها وكفاحها الطبقي وخاصة النقابات تنفس الشيء يقال عن المغرب حيث بنت الطبقة العاملة النقابات من أجل توحيد صفوفها في مواجهة الطبقة الرأسمالية وتنظيم نضالها ضد الاستغلال. وقدمت من أجل ذلك تضحيات جسيمة. فالحق في النقابة لم يكن، لا في المغرب ولا أي مكان آخر، منحة من طرف الرأسماليين ودولتهم، بل جاء ثمرة لنضالات شرسة.

لكن هذه الأداة الحاسمة في النضال الطبقي تصاب في ظل ظروف ذاتية وموضوعية معينة [سبق لنا أن شرحناها في أماكن أخرى] بسرطان البيروقراطية مما يجعلها تتحول من وسيلة لممارسة الكفاح الطبقي إلى وسيلة للجم نضالات الطبقة العاملة ولخدمة الرأسماليين وتسهيل عملية استغلالهم للعمال.

ففي الوقت الذي يشهد فيه هجوم البرجوازية ودولتها على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة الاقتصادية والسياسية اتساعا وشراسة كبيرتين (الزيادة في أسعار المحروقات وبالتالي كل المواد الاستهلاكية، تجميد الأجور، تخفيض قيمة العملة،

يسبون الجماهير "الجاهلة" التي لم تكن في حجم تضحياتهم ولا في مستوى فهم مشاريعهم.

أما أهم العوامل الموضوعية فهو استفادة النظام القائم، وأسياده الامبرياليون، مما حدث في تونس ومصر. لقد أخذتهم الثورة التونسية على حين غرة، كما أن ثقتهم الزائدة في قوة نظام مبارك واحتقارهم لقوة الجماهير جعلتهم يتعرضون لهزيمة أكبر في مصر. وهذا ما جعلهم يستفيدون من الدروس. لقد فهموا أن أنظمتهم ضعيفة وأن قوة الجماهير لا تقهر. كما استوعبوا أنه لا يوجد قمع على وجه الأرض قادر على إخضاع شعب قرر أن ينتصر. وهذا ما طبقوه في المغرب، حيث لم يقتصر على القمع وحده، بل سارعوا إلى تقديم العديد من التنازلات، والاستعانة مجددا بخدمات الإسلاميين سواء منهم الذين عارضوا الحركة منذ بدايتها (العدالة والتنمية، غالبية السلفيين)، أو هؤلاء الذين اخترقوا الحركة وساموا بها ثم غادروها لاحقا (العدل والاحسان).

كما عمل بتعاون مع البيروقراطية النقابية والإصلاحيين على تقييد الطبقة العاملة المنظمة من الصراع عبر رشوة القادة النقابيين، وتقديم إصلاحات سياسية واقتصادية شكلية ومؤقتة مما مكنه من امتصاص غضب الجماهير مؤقتا. وكانت النتيجة أن تمكن النظام من إخماد جذوة الحركة والانتصار في الجولة الأولى.

إن من يعرف شيئا عن كيفية سير الحركات الثورية الجماهيرية يعرف بالتأكيد أن الثورة ليست مسيرة ظافرة من الانتصارات في خط تصاعدي مستمر. إنها سيرورة معقدة من المد والجزر، من الصعود والهبوط. من فترات الانتصارات الباهرة وأشد لحظات الهزيمة قتامة. بل وحتى التراجعات.

كما أن من يعرف شيئا عن الحركة الجماهيرية يعرف أن الجماهير لا يمكنها أن تبقى في الشوارع إلى الأبد في حالة غليان دائم عندما لا يكون الأفق واضحا بالنسبة لها.

إن الجماهير قادرة على تقديم أعظم التضحيات، وقد قدمت بالفعل تضحيات جسيمة، لكنها لا تقوم بذلك إلا في حدود معينة ومن أجل أهداف معينة. إنها تعامل الاحتجاج بجدية كبرى، على عكس شباب الطبقة الوسطى المدللين الذين يعتبرون الاحتجاجات فرصة لأخذ الصور والتعبير عن تمردهم، ولذلك فإنها تنتظر منه أن يوصل إلى نتائج ملموسة. وهذا بالضبط ما افتقدته في الحركة عندما سيطر عليها "قادة" كل مهم المناورات والصراعات الهامشية أو التطرف اللفظي، الخ.

إننا نعتبر أن حركة عشرين فبراير ستبقى نقطة مضيئة في تاريخ شعبنا، لكننا نعتبر أنها قد استنزفت. إننا سنستمر في النضال من أجل المطالب العادلة التي رفعتها، ومن أجل إطلاق سراح معتقليها ومعاقبة المسؤولين عن قتل مناضليها، كما سنستمر في التواجد في كل الأشكال النضالية الجماهيرية التي سنخرج باسمها. إلا أننا في نفس الآن نعتبر إنه من الخطأ إضاعة الجهد والوقت الثمين، الذي لا نملك منه

الاحتجاجات، وقدم مناظروها تصريحات هائلة إلى جانب أبناء الشعب الليبراليون بالرغم من قوتهم الإعلامية والإسلاميون بالرغم من قوتهم العددية اختفوا نهائيا من الساحة، بينما بقيت قوى اليسار حاملة لراية الكفاح في كل مناطق البلد.

لكن وبالرغم من ذلك ما يزال اليسار في حالة مزرية سياسيا وتنظيميا، وهذا ما جعله لا يتمكن من الاستفادة من الظرفية التاريخية ليبنى قواه. ضعف انغراسه في صفوف الجماهير والأوهام عند قياداته حول إمكانية إصلاح الرأسمالية والنظام القائم بالمغرب، عبر الرهان على ملكية برلمانية، أو دستور ديمقراطي، بالنسبة للثياريين الرئيسيين، مقابل مراهقة وتطرف العصب الأخرى وافتقارها لأي شعار واضح، كل هذا جعله مجرد منفعل بالأحداث وليس فاعلا فيها ولا موجهها لها نحو تحقيق أهداف الحراك الجماهيري الثوري.

إن الأخطاء النظرية تجعل الكثير من التيارات ترتكب أخطاء فادحة. ليست إصلاحية تلك القوى نابعة من سوء نية عند مناضليها، أو من الطموح الشخصي أو الخوف الخ (العوامل النفسية والشخصية تلعب بطبيعة الحال دورا لكنه ليس العامل المحدد). إنها نتيجة لإيمانهم بنظرية الثورة عبر مراحل الستالينية الرجعية. إن الإيمان بأن هناك إمكانية لتحقيق الديمقراطية والعيش الكريم والاستقلال القومي الخ داخل إطار الرأسمالية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، هو الأساس الحقيقي للزرعة الإصلاحية. وهذا بالضبط ما يؤمن به كل المدافعين عن نظرية المراحل الستالينية. سواء منهم المدافعين عن إمكانية تحقيق الشعب المغربي للديمقراطية والكرامة والحرية في ظل ملكية برلمانية، أو هؤلاء الذين يؤمنون بأنه يمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال دستور ديمقراطي وجمهوري ديمقراطية (برجوازية) دون إبطاء الأهمية الكافية للأسئلة المركزية التالية: ديمقراطية أي طبقة؟ وكيف نحققها؟ وبأية وسائل؟

نحن في رابطة العمل الشيوعي وإن كنا نمتلك برنامجا وتصورا سياسيا ومنظورات غالبا ما تؤكد الأحداث صحتها، فإننا بدورنا ما زلنا نعاني من ضعف الإنغراس في صفوف الطبقة العاملة. كما أن الحركية المفرطة تستنزف قوانا الضعيفة.

يملك اليسار بين صفوفه مناضلين من أفضل ما أنتجه الشعب المغربي. مناظرون مستعدون لتقديم كل التصريحات من أجل التغيير الجذري للمجتمع. إننا نعتبر أن المرحلة التي انفتحت أمامنا تحمل لنا آفاقا رحبة للنمو كيسار.

فالجماهير ستتجه بأنظارها مجددا نحو اليسار، وستصير شعاراتنا مسموعة أكثر فأكثر. لكن علينا أن ننبنى التكتيكات الصحيحة التي تمكننا من الاستفادة من الأوضاع. على قوى اليسار أن تركز على تكوين المناضلين على قاعدة الماركسية، ليس لأنها أفكار جميلة ومتناسقة، بل لأنها الأفكار الوحيدة التي يمكنها أن تفسر لنا

وبالفعل فإنها تقوم بدورها الفعلي على أكمل وجه. فقد مكنت الطبقة السائدة ودولتها لحد الآن من تمرير كل مخططاتها وشن كل هجوماتها دون أية مقاومة جدية. لقد نجحت في فرض الشلل على الطبقة العاملة أمام القمع والتراجع عن المكتسبات بل وحتى قمع المناضلين النقابيين القاعديين وطردهم ومتابعتهم واعتقالهم.

لكن هذا الوضع مؤقت، فالطبقة العاملة القادرة على تغيير المجتمع بأسره وإسقاط أعتى الأنظمة بكل أجهزتها القمعية، لن تعجز عن إسقاط البيروقراطيات النقابية وتطهير النقابات منها. هذه هي قناعتنا نحن الماركسيين، وهذا ما يوجه نضالنا داخل النقابات.

وقد بدأت الأزمة والمواجهات تندلع بالفعل داخل النقابة بين الفئات الأكثر كفاحية من العمال والنقابيين وبين البيروقراطية. مثلما نرى بوضوح في الصراع الذي اندلع داخل الاتحاد المغربي للشغل وأدى إلى حالة استقطاب حادة على الصعيد الوطني. إن ما شهدته نقابة الاتحاد المغربي للشغل ليس سوى استباق لما سوف تشهده كل المنظمات النقابية العمالية مستقبلا. ستظهر قيادات جديدة جريئة وكفاحية، كما سيدفع الضغط من تحت إلى حدوث انشقاقات حتى بين صفوف البيروقراطيات النقابية بين من سيتبنى خطابا جذريا للحفاظ على موقعه بينما سينفضح الآخرون كمجرد عملاء للبرجوازية داخل صفوف المنظمات العمالية.

إن مهمتنا نحن الماركسيين داخل النقابات هي مساعدة الطبقة العاملة، بدءا من أكثر فئاتها طليعية ووعيا، على فهم دور البيروقراطية النقابية وضرورة استعادة زمام القيادة من بين أيدي هؤلاء الخونة، وتحويل النقابات مجددا إلى أدوات للنضال الطبقي المستقل لصالح الطبقة العاملة ومشروعها. لكن القوى الماركسية ما تزال ضعيفة، وما زلنا غير قادرين على التدخل بشكل فعال وعلى الصعيد الوطني في توجيه الأحداث داخل النقابات وطرح بديل للعمال والمناضلين النقابيين. لذا فإن سيرورة الأزمة ستطول داخل النقابات بين فترات صعود وهبوط، وفرز متواصل، بينما ستبحث أقسام من الطبقة العاملة والشباب عن خوض معاركها بعيدا عن اليد الميثة للبيروقراطيات، وستتدلع مسيرات وإضرابات ونضالات خارج النقابات. إن موقفنا من تلك الحركات التي ستتدلع من خارج النقابات هو طبعاً التأييد والتفهم، سنخرط فيها وسندعمها. إننا على عكس الإصلاحيين والبيروقراطيين لن ندبنا، لكننا في نفس الوقت نعلم طبيعتها المؤقتة، وبالتالي فإننا على عكس العصبويين والفوضويين لا نعتبرها بديلا عن النقابات. ستبقى النقابات المنظمات القاعدية التقليدية للطبقة العاملة وواحدة من أمضى أسلحتها في النضال ضد الرأسماليين ودولتهم.

## اليسار

لقد لعبت القوى اليسارية الجذرية دورا هاما في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد خلال السنتين الأخيرتين. فقد شاركت في أغلب

وأضاف: «في هذا السياق، لقد أكدنا كمرکزيتين على ضرورة فتح ورش لإعادة هيكلة المقاولات في وضعية صعبة، سواء لأسباب اقتصادية أو مهنية، أو تكنولوجية أو تنظيمية، وبالتالي فالمركزيتان منفعتان من أجل إيجاد كل الحلول التي تخدم مستقبل المقاول الوطنية بكل فئاتها، من أجل الحفاظ على إنتاجيتها ومساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني».

أما علال بلعربي عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل فقد قال: «هذه اللقاءات تأتي أولا في ظرفية صعبة ومعقدة يعرفها المغرب. ثم إن هذه الظرفية المركبة إلى حد ما في إكراهاتها، هي في حاجة إلى حوار مسؤول جدي، مثمر، ومنتج بما يطور العلاقات مع كافة الفاعلين في المجتمع. وهذا الحوار هو مطلب تفرضه طبيعة اللحظة الوطنية، وهي دقيقة، في سياقها الوطني والإقليمي والعالمي، وذلك إذا ما ربطناها بالأزمة الاقتصادية التي تعرفها العديد من الدول الأوربي وغيرها...، والمغرب غير مستثنى منها. وهذا ما يفرض علينا جميعا، أن ننهج الحوار، باعتباره المنهج الأسلم والطريق الأنجع للتداول بالعقل في القضايا التي نهم عالم الشغل وغيره من القضايا».

الحوار اليوم، يتطلب أن يظل مستمرا وطويلا لأنه من أسس الثقافة الديمقراطية..، وأن هذا المطلب يفرضه الظرفية الراهنة التي يعيشها المغرب، وبالتالي يجب على الحكومة أن تدرك أن الحوار أساسي ومنهجي وخيار أوحد للتداول والحوار والمناقشة وطرح كل الإشكالات في بعدها الاقتصادي...».

ولم ينس أن يتغزل في "التزام" رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، مريم بنصالح، ب "ضرورة احترام الحريات النقابية" والذي اعتبره تصريحاً "مسؤولاً" و«بمثابة خطوة متقدمة جدا وجريئة ومشجعة على الحوار. حيث يمكن اعتبار هذه الخطوة، أنها تشجع على بناء وتكريس الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وهذا يعني أنها [مريم بنصالح] أدركت أن النقابة شريك اجتماعي، وأن الحوار معها هو من بين عناصر تطور المقاولات واستقرارها، وفاعل في تطوير إنتاجها وجودتها حتى تتمكن من المنافسة الشريفة».

إن البيروقراطية النقابية تخلت نهائيا عن النضال، واستبدلته بلغة الحوارات، وتخلت نهائيا عن الدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها لصالح الدفاع عن "تنافسية المقاولات وتطورها واستقرارها"، و"تطوير إنتاجها وجودتها" وهو ما يتم دائم على حساب الطبقة العاملة وتكتيف استغلالها.

إن البيروقراطية النقابية فقدت نهائيا مشروعيتها الانتماء إلى الطبقة العاملة أو تمثيلها لمصالح العمال، فبالأحرى أن تكون قيادة عمالية. لقد صارت عاملا موضوعيا، مثلها مثل البوليس وغيرها من وسائل البرجوازية لقمع الطبقة العاملة ونضالاتها.

## البرنامج الانتقالي لرابطة العمل الشيوعي المصادق عليه خلال المؤتمر الوطني الثالث

### مدخل

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة - المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمر ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكثف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

وقد تأكدت الحاجة إلى هذا البرنامج بشكل جلي خلال السنتين الأخيرتين، ليس في المغرب وحده بل في المنطقة المغربية والشرق أوسطية وعالميا، حيث قامت الطبقة العاملة والجماهير الكادحة بهبات ثورية عظيمة تمكنت في عدة مناطق من إسقاط الحكام الدكتاتوريين، لكن غياب القيادة الثورية جعل السيرورة أطول وأكثر عسرا وجعل التضحيات والآلام أكبر. إن ضرورة البرنامج الثوري صارت الآن، ونحن نعيش في خضم مرحلة ثورية على الصعيد العالمي، أكثر ملحاحية من أي وقت مضى. لذلك نتقدم نحن في رابطة العمل الشيوعي برنامجنا هذا، الذي نطرحه للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري.

### البرنامج

#### (1) الأجور

إن الحد الأدنى للأجور الحالي الهزيل (وغير المعمول به رغم ذلك في العديد من القطاعات، بل الذي يعتبره أرباب العمل ليس كافيا فقط، بل مبالغا فيه ويجب تخفيضه !!) لا يستجيب لتلبية حتى نصف الحاجات المعيشية الأساسية/البيولوجية (التغذية، المأوى...) للعمال وأسرهم، فبالأحرى الحاجات الثقافية والترفيهية، الخ.

لذلك فإننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 6000 درهم شهريا، على الصعيد الوطني وفي جميع القطاعات، بدون استثناء، مع تطبيق السلم المتحرك للأجور بحيث ترتفع الأجور تلقائيا مع أي ارتفاع في الأسعار.
- القضاء على التمييز في الأجور على أساس الجنس أو السن: نفس العمل، نفس الأجر!

- لا للاقتطاعات العقابية من أجور العمال، لأي سبب كان، لا لتجوعهم هم وأسرهم!
- منع "الأجور" العينية منعاً باتاً.
- لا للأجور المبالغ فيها، نعم لتحديد الأجور العليا من طرف مجالس العمال والفلاحين.
- تحديد أجور موظفي الدولة بحيث لا يتقاضى أي موظف- أي كان- أجره أعلى من أجره العامل المؤهل.

#### (2) البطالة

« إن حق العمل هو الحق الجدي الوحيد في تناول العامل في مجتمع قائم على الاستغلال» - تروتسكي - لذا فإن حرمان فئات واسعة من أبناء الطبقة العاملة من هذا الحق ورميهم إلى البطالة، يشكل عمليا حكما عليهم بالانحطاط والموت جوعا أو العيش على الصدقات و"التضامن العائلي". بينما هي وسيلة أخرى لدى الرأسمالي لمضاعفة أرباحه عبر الضغط أكثر على العمال وتكثيف استغلالهم. ما الذي ننتظره من نظام ينتعش ببؤسنا؟

نحن الماركسيون نناضل من أجل:

- توفير منصب شغل للجميع (نساء ورجالا) لائق وثابت ويتناسب مع مؤهلات العامل وقدراته.
- لا للمرونة ولعقد الشغل المحدودة، نعم لعقد عمل دائم ومنصب شغل قار.
- حق جميع العمال المؤقتين في منصب شغل قار وحقوق كاملة.
- لا لمدونة الشغل الرجعية وكل القوانين التي تضرب مكتسبات العمال (قانون الإضراب...)
- نعم لقوانين يصوغها ممثلو العمال.
- تخفيض ساعات العمل الأسبوعية إلى 35 ساعة، دون إنقاص الأجر. وفي مواجهة التسريحات وإعادة هيكلة الشركات، نطالب بتقسيم ساعات العمل بين جميع العاملين!
- منع الساعات الإضافية والعمل الليلي.
- في حالة الإغلاقات، بمرور الإفلاس، نطالب بفتح الملفات والرقابة العمالية عليها ومعاقبة حالات الفساد والتخريب والتبذير.
- مصادرة كل المصانع التي أغلقها الباطرونا وفتحها ووضعها تحت رقابة ممثلي العمال المنتخبين ديمقراطيا والنقابات.
- منع تشغيل الأطفال أقل من 16 سنة منعاً كلياً (الأطفال مكانهم مقاعد الدراسة!) وتعويضهم بشباب عاطلين بمناصب ثابتة وحقوق كاملة.
- تعويض عن البطالة يساوي الحد الأدنى للأجور، إلى حين توفير منصب شغل يتناسب ومؤهلات وقدرات المعنيين.
- الضمان الاجتماعي والنقل مجاناً للعمال العاطلين.
- تحديد سن التقاعد في 60 سنة مع الحفاظ على 100% من آخر أجر مع ربطه بالسلم المتحرك

- للأسعار.. تعويض المتقاعدين بشباب عاطلين في مناصب شغل قارة وبجميع الحقوق.
- أجره لجميع المتدربين تساوي الحد الأدنى للأجور، الحق في الضمان الاجتماعي النقابة... مع الإدماج مباشرة بعد نهاية التدريب، في مناصب شغل قارة، تتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم.

#### (3) النقابات

إن النقابات واحدة من أكثر أدوات الطبقة العاملة أهمية في النضال ضد الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي. لكنها صارت في يد الإصلاحيين والبرورقراطية النقابية وسيلة فعالة في عرقلة النضال العمالي، أخطر حتى من الدولة البرجوازية أجهزتها القمعية. إننا في رابطة العمل الشيوعي نعتبر أن النضال من أجل استرجاع المنظمات النقابية كمنظمات ديمقراطية مكافحة وتطهيرها من البيروقراطية شرط مسبق لانتصار النضال من أجل الاشتراكية.

لذلك فإننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الديمقراطية العمالية داخل النقابات. ونفهم بالديمقراطية العمالية داخل النقابات ما يلي:
- حرية التعبير عن كل الآراء وطرح البرامج والدفاع عنها سواء من موقع الأغلبية أو الأقلية، وحرية النقد على جميع المستويات
- الانتخاب الديمقراطي لجميع المتفرغين والقادة النقابيين مع الحق في عزلهم في أي وقت
- لا يتقاضى أي متفرغ نقابي أجراً أعلى من أجره عامل مؤهل، ولا يستفيد من أي امتيازات
- يجب وضع كل الحسابات المالية تحت رقابة المنخرطين/ات
- انتظام عقد المؤتمرات وتجديد كل الهياكل بشكل منتظم وإجباري في توقيت محددة
- منع عقد أي اتفاقية ذات بعد وطني إلا بعد فتح نقاش معمم في جموعات عامة للهياكل القاعدية المحلية والإقليمية والجهوية والمجالس الوطنية، من القاعدة إلى القمة.
- استقلالية النقابات بشكل كامل عن الدولة البرجوازية

#### (4) النساء

وضع النساء في أي مجتمع هو مقياس جيد لدرجة تطور ذلك المجتمع أو درجة تخلفه. ووضع المرأة الكادحة في المغرب مؤشر عن مدى الانحطاط الذي وصله النظام الرأسمالي التبعية القائم. إذ يعاني من اضطهاد مزدوج: فمن مضطهدات كعاملات وفلاحات وكادحات من جهة ومن جهة أخرى كنساء. البطالة في صفوفهن أكثر، مناصب الشغل "المخصصة"

السود وتطوير أنظمة الري وتعميم الاستفادة منها.

- توفير القروض للفلاحين الفقراء بفوائد مخفضة.
- إسقاط الديون السابقة عن كاهل الفلاحين الفقراء والمساعدة باستعادة القروض المستحقة على كبار الفلاحين.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وفي هذا السياق ندين الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في شتى المجالات وخاصة الزراعة ونطالب بعدم توقيع أي اتفاق إلا بموافقة هيئات الفلاحين والنقابات والمجالس العمالية.

### (7) الخصوصية:

إن عملية الخصخصة التي قامت بها الدولة ببيعها لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية ليست سوى عملية نهب وسرقة لممتلكات الشعب وتميرها للرأسمال الامبريالي والمحلي، أدت إلى تدمير تلك القطاعات ونهب الثروات وطرده العمال وضرب المكتسبات الاجتماعية.

نحن في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الوقف النهائي لمسلسل الخصخصة.
- إعادة تأميم جميع القطاعات التي بيعت، بدون تعويض (ما عدا صغار المساهمين) ووضعها تحت رقابة ممثلي العمال والنقابات.
- محاكمة المسؤولين عن عملية الخصخصة والمستفيدين منها ومصادرة ممتلكاتهم ووضعها تحت الرقابة الشعبية.
- إعادة إدماج العمال الذين تعرضوا للطرده بسبب الخصخصة وتمتعهم بتعويضاتهم.

### (8) الصحة:

يعتبر قطاع الصحة من بين أكثر القطاعات التي تتجلى فيها الطبيعة الاستغلالية والإجرامية للطبقة السائدة ودرجة استهتارها بحياة الكادحين، حيث عملت على تدميره بشكل ممنهج وحرمان الكادحين من أكثر الحقوق بديهية: حق العلاج. وفي سياق الاجهاز على الصحة العمومية والحق في العلاج المجاني أسسته الحكومة مؤخرًا المساعدة الطبية "راميد"، الذي يربط حق العلاج بالحصول على بطاقة تسلمها السلطات الفاسدة.

نحن في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الرفع فورًا من ميزانية الصحة إلى ما لا يقل عن 20 % من الناتج الداخلي الخام ووضع مخطط استعجالي لتوفير بنية تحتية من المستشفيات والمستوصفات... كافية للاستجابة لحاجيات جميع المواطنين في المدن والقرى والمداشر، مجانًا وبجودة عالية وتحت الرقابة العمالية.
- ضمان الحق في العلاج المجاني ذو الجودة لكل الشغيلة والعاطلين بدون قيد أو شرط.
- فتح معاهد وجامعات جديدة لتكوين الأطباء والمرضى.

لهن أكثر هشاشة، أجورهن أقل، فرصهن في الالتحاق بمقاعد الدراسة أقل كما أن الأسرة البرجوازية ليست سوى آلة لسحقهن في العمل البيتي وتحت ترسانة من العادات والتقاليد الرجعية والأخلاق المنافقة.

إننا في رابطة العمل الشيوعي لا ننظر مطلقًا إلى اضطهاد النساء من وجهة نظر جنسية، إن اضطهاد النساء يجد جذوره في علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة. ونناضل من أجل:

- المساواة التامة بين الرجال والنساء في جميع الميادين والقضاء على جميع أشكال التمييز.
- تحويل العمل البيتي إلى عمل عمومي عبر تطبيق مخطط واسع لتوفير حضانات ورياض أطفال مجانية ومطاعم ومحلات غسل الثياب عمومية وذات جودة عالية وبأثمان في متناول العمال والكادحين، في جميع الأحياء العمالية والقرى والمداشر، تحت الرقابة العمالية.
- تعميم الحق في عطلة الولادة والإرضاع، ثلاثة أشهر قبل الوضع وثلاثة أشهر بعد الوضع، - قابلة للزيادة إذا ما اقتضت ذلك الظروف الصحية للعاملة ووليدها أو نوعية العمل- مؤدى عنها بالأجر الكامل.

### (5) الأسرة

- سن قانون يقر حق الطلاق بدون أي تمييز ولا عراقيل مادية أو بيروقراطية وبمجرد إبداء أي من الشريكين - المرأة أو الرجل- لرغبته فيه.
- الحق في الإجهاض في مستشفيات مجانية وفي شروط صحية عالية.
- إلغاء مفهوم الأبناء "غير الشرعيين" وإلغاء التمييز ضد الأمهات العازبات.
- تطهير البرامج الدراسية والمواد الإعلامية من جميع المضامين التمييزية والعنصرية ضد النساء.

### (6) السياسة الزراعية

بعد خمسين سنة من الاستقلال الشكلي وبالرغم من جميع الديماغوجيا حول "تنمية العالم القروي وفك العزلة" الخ. لا تزال البادية المغربية تعيش في العصور الوسطى. المحراث الخشبي وانتظار الأمطار هما كل ما للأغلبية الساحقة من الفلاحين لمواجهة الجوع. البنية التحتية منعقدة، الضيعات المسقية وأجود الأراضي محتكرة في يد أقلية ضئيلة جدا. 6 % من كبار الفلاحين يحتكرون 50% من الأرض بينما تلت الفلاحين بدون أرض.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الأرض لمن يزرعها، توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء وتشجيعهم على تشكيل تعاونيات طوعية، توفير الآلات الزراعية والأسمدة والنقل بأثمان مناسبة لتلك التعاونيات.
- مصادرة الملكيات الكبرى (بدءا بملكية الأسرة المالكة) وإعادة تأميم الأراضي والضيعات التي تمت خوصصتها ووضعها تحت رقابة مجالس العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء.
- تطبيق مخطط استعجالي للأشغال العمومية لتوفير البنية التحتية (الماء الكهربائي، دور السكن، المستشفيات، المدارس، الطرق...) وبناء

• تحسين شروط عيش وعمل العمال والمرضى والأطباء والرفع من عددهم.

- تشجيع البحث العلمي في مجال الطب.
- اطلاق مشروع يرمي لتزويد الوحدات الصحية بكافة مستلزماتها

نناضل من أجل أن تصير وزارة الصحة منتخبة ديموقراطيا من بين الأطباء والمرضى ومجالس العمال والنقابات، في إطار حكومة العمال والفلاحين.

### (9) التعليم:

يعتبر حقل التعليم في المغرب من بين أبرز الحقول التي تظهر فيها طفيلية الطبقة السائدة وخطورتها على المجتمع بأكثر الصور وضوحا. إذ جعلت من المدرسة والتعليم الموجه لعموم أبناء الشعب وسيلة لنشر الأمية والجهل والتعصب بشكل منهجي وواع.

• إننا نناضل من أجل مدرسة بديلة وتعليم علمي، علماني، عمومي، مجاني، موحد وذو جودة.

• إننا نناضل من أجل الرفع من الميزانية المخصصة للتعليم إلى ما لا يقل عن 20% من الناتج الداخلي الخام.

• تطبيق مخطط عاجل للأشغال العمومية من أجل توفير بنية تحتية كافية من المدارس والمعاهد، في جميع المدن والقرى والمداشر، ووضعها تحت الرقابة الديموقراطية لمجالس العمال والفلاحين والطلبة والشباب.

• الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، إلى جانب العربية، والحق في التعلم باللغة الأصلية في جميع مناطق البلاد.

• تعميم دراسة اللغة الأمازيغية والثقافة الديمقراطية الأمازيغية على كل أسلاك التعليم وكل المناطق، وفتح مسالك جامعية لدراسة وتأهيل وتطوير اللغة الأمازيغية. وإدماج التكوين في اللغة الأمازيغية في مراكز تكوين الأساتذة.

• تشجيع البحث العلمي في جميع المجالات و تخصيص ميزانية كافية لتطويره تحت الرقابة الديمقراطية للعمال والعلماء والباحثين

• ضرورة تحديث المدارس والجامعات الحالية وتجهيزها وبناء مدارس وجامعات ومعاهد جديدة، من جميع التخصصات، بما يكفي للاستجابة لحاجيات البلاد، مفتوحة في وجه أبناء وبنات العمال والمضطهدين، بدون عراقيل من أي نوع.

• توفير العدد الكافي من الأساتذة والموظفين والعمال، بمناصب شغل قارة وحقوق كاملة.

• منحة شهرية لجميع الطلاب - أبناء العمال والفلاحين والكادحين- تساوي الحد الأدنى للأجور.

• توفير مجانية الخدمات الصحية والمطاعم والنقل الجامعي ذو الجودة، لصالح التلاميذ والطلبة، أبناء الفقراء.

• الوقف النهائي لمسلسل خصخصة التعليم وإعادة تأميم جميع المعاهد الخاصة وإدماجها في القطاع العام.

• تطهير البرامج الدراسية من جميع المضامين الرجعية، العنصرية، اللاعلمية والمعادية للتقدم.



وموضوعة تحت رقابة مجالس العمال والفلاحين الفقراء والطلاب من أجل الدفاع عن الأحياء العمالية وأماكن العمل والجامعات والمظاهرات والاعتصامات، الخ.

لكننا في نفس الوقت نعتبر أن الجنود ورجال الشرطة هم، من حيث أصولهم الطبقيّة، أبناء الفلاحين والعمال والمضطهدين، يتوجب علينا كسبهم إلى صفوفنا وندعوهم إلى المساهمة في نضالات آبائهم وإخوانهم وتوجيه أسلحتهم إلى صدور أعدائهم الحقيقيين: الطبقة الرأسمالية ونظامها المتعفن.

نحن نناضل من أجل:

- تطهير الجيش والبوليس من العناصر الفاشية ومحكمة ومعاقبة جميع المتورطين في جرائم ضد الشعب أو الفساد، أمام قضاة منتخبين ديمقراطيا من طرف الجماهير وبقوانين مصاغة من طرف مجالس العمال والفلاحين.
- تطهير مقررات الدراسة التي يتلقونها من جميع المضامين الرجعية.
- منع الإهانات التعذيب - الجسدي والنفسي - الذي يتعرضون له على أيدي الضباط والعزلة المفروضة عليهم في الثكنات.
- القضاء على الهرمية البيروقراطية وفرض حق الجنود ورجال الشرطة في انتخاب الضباط.
- حق الجنود ورجال الشرطة في العمل النقابي وفي الانتماء إلى الأحزاب السياسية.
- تفكيك جميع الأجهزة السرية ومعاقبة المتورطين في جرائم ضد الشعب.

### 15) الشعب الصحراوي

يعيش الشعب الصحراوي بدوره في ظل اضطهاد قومي رهيب واستغلال واستنزاف مكثف لقواه العاملة وثرواته الطبيعية.

إننا وكما أكدنا ذلك في وثيقتنا التأسيسية "إعلان المبادئ" نرفض بشكل قاطع سياسات الاضطهاد القومي التي يتعرض لها الشعب الصحراوي والمنارات التي تقوم بها البرجوازية المغربية ودولتها بهدف بث سموم الشوفينية القومية والعنصرية بين صفوف الجماهير المغربية.

إننا نناضل من أجل:

- الوقف الفوري لنهب ثروات الشعب الصحراوي.
- فرض حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم بدون قيد أو شرط.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الصحراويين والكشف عن مصير المفقودين والمختطفين.
- معاقبة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب ضد الشعب الصحراوي.
- حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير بما فيه الحق في الانفصال.
- من أجل فدالية اشتراكية للمنطقة المغاربية توفر أوسع الحق في تقرير المصير لجميع الشعوب التي تشكلها.

ظالمة من وجهة نظر الطبقة العاملة إذ تقوم على إلقاء الجزء الأكبر من العبء الضريبي على كاهل الطبقة العاملة وعموم الفقراء: 73 في المائة من الضريبة العامة على الدخل مصدرها الاقتطاعات من الأجور في المنبع.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل سياسة ضريبية ديمقراطية تقوم على ما يلي:

- إلغاء الضرائب وكل أنواع الاقتطاعات على الأجور الدنيا
- فرض ضريبة تصاعدية على الدخل يتحملها الأغنياء والشركات
- فرض الضريبة على الفلاحين الأغنياء والمتوسطين

### 13) السياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية لأي دولة ليست في آخر المطاف سوى استمرار للسياسة الداخلية، ووسيلة للدفاع عن الطبقة السائدة فيها. والسياسة الخارجية للنظام القائم هي استمرار لنفس السياسة الرجعية المطبقة داخليا، وفي خدمة مصالح نفس الطبقة الطفيلية السائدة. إنها سياسة قائمة على التبعية للدوائر الامبريالية ولعب دور الكلب الوفي لحماية مصالح القوى الامبريالية ضدا على مصالح الشعوب المقهورة والمناضلة.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل سياسة عمالية تقدمية تقوم على ما يلي:

- التوقف فورا عن ممارسة سياسة الاضطهاد القومي ضد الشعب الصحراوي
- القطع مع علاقات التبعية للدوائر الامبريالية
- التوقف نهائيا عن لعب دور الدركي والخدم الأمين لمصالح الامبريالية في المنطقة وفي أي مكان في العالم
- الاصطفاف إلى جانب الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والرأسمالية والدفاع عن مصالحها في الاعتناق والحرية.
- فضح والغاء كافة الاتفاقيات الدولية الرجعية

نناضل من أجل أن تصير وزارة الخارجية وكل أجهزتها ومسؤوليها داخليا وخارجيا (الموظفون، الوزراء، السفراء، الخ) منتخبة ديمقراطيا من طرف مجالس العمال والفلاحين والنقابات، في إطار حكومة العمال والفلاحين.

### 14) الجيش والشرطة:

إن جهازي الجيش والشرطة جهازان للدولة البرجوازية، مهمتهما هي القمع المسلح للشعب العامل من أجل الحفاظ على علاقات الإنتاج السائدة، إنهما جهازان رجعيان بالملق.

نحن نرفض الفكرة القائلة بكونهما جهازان محايدان أو بإمكانية استعمالهما في خدمة الشعب العامل، لأنه من المستحيل على عبد أن يخدم سيديين متناقضين المصالح.

نحن في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل استبدال الجيش البرجوازي والبوليس بالشعب المسلح وفي وجه عنف الدولة الرجعي، نطالب بتشكيل ميليشيات العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين، منتخبة ديمقراطيا

• رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاعتراف به كمثل شرعي لكل الطلاب المغاربة، في الداخل والخارج.

• وضع الجامعة تحت رقابة ممثلي الطلاب - اوطم- والأساتذة والعمال الجامعيين، المنتخبين ديمقراطيا، والنقابات العمالية، في مجلس جامعي بكامل السلطات (الرقابة على الميزانية، على البرامج الدراسية، على الامتحانات وعلى كل الحياة الجامعية).

نناضل من أجل أن تصير وزارة التعليم منتخبة ديمقراطيا من بين الأساتذة والطلاب والتلاميذ ومجالس العمال والنقابات، في إطار حكومة العمال والفلاحين.

### 10) السكن:

يقطن 1/5 من المغاربة - 6 ملايين- في دور الصفيح محرومين من أبسط شروط العيش الإنساني. إن هذه الوضعية غير محتملة ولا يجب أن تستمر.

نحن في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- البدء فورا في تطبيق برنامج استعجالي لبناء مليون سكن خلال 4 سنوات لتوفير السكن اللائق للجميع مقابل تسعيرة في متناول الفقراء.
- إن هذا يفترض التأميم الفوري لكبريات شركات البناء ومعامل الاسمنت والصلب ووضعها تحت الرقابة العمالية.
- مصادرة العمارات والبنيات السكنية والفيلات الفارغة بدون تعويض وتخصيصها لإيواء المشردين.
- وضع حد نهائي للمضاربة العقارية من خلال مصادرة الأرض وتأميمها ووضعها تحت الرقابة العمالية.

### 11) الديون:

إن الديون وبالإضافة إلى ما تمثله من استنزاف رهيب للاقتصاد فإنها وسيلة خطيرة في يد الأبنك المحلية والدوائر المالية الامبريالية العالمية للتحكم في مصير البلد ورسم سياسته بما يخدم مصالح الرأسمال المحلي والعالمية.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نعتبر أن الشعب المغربي لا يتحمل مسؤولية أداء تلك الديون، لأنه لم يقترضها ولم يستفد منها، كما أنه قد أداها فعلا أضعافا مضاعفة. إننا نناضل من أجل:

- التوقف فورا عن أداء الديون.
- التحقيق في سياسة الاقتراض ومن استفاد منها وتقديم المسؤولين عن النهب الذي تخفى تحت ستارها إلى المحاكمة ومصادرة ممتلكاتهم، ووضعها تحت الرقابة العمالية.
- توجيه الأرصدة المخصصة لخدمة تلك الديون لتمويل المشاريع الاجتماعية وأشغال البنية التحتية وتحسين شروط عيش الكادحين.

### 12) الضرائب:

إن السياسة الضريبية الحالية جزء من السياسة العامة التي تطبقها الدولة البرجوازية وتخدم فقط طبقة الرأسماليين. إنها سياسة

## 16 جهاز الدولة

جهاز الدولة البرجوازي الحالي هو ككل دولة، وعلى عكس ادعاءات الإصلاحيين ليس جهازا محايدا ولا هو "في خدمة الجميع". إنه أداة للقمع في يد الطبقة البرجوازية لتأييد علاقات الإنتاج الرأسمالية، رجعي بالمطلق ولا يمكنه أن يؤدي أي دور إيجابي لصالح الجماهير. ليس المطلوب هو نقل هذه الآلة البيروقراطية العسكرية من يد إلى يد أخرى، بل المطلوب هو تدميرها!

ويتخذ شكل الحكم في المغرب شكل الدكتاتورية الملكية حيث تتركز جميع السلطات في يد القصر. لكننا وإن كنا في مقدمة المناضلين من أجل جميع أشكال التحسينات الديمقراطية، حتى أشدها بساطة، فإننا نعتبر أن مطامح الجماهير في الديمقراطية والعيش الكريم، لن تتحقق باستبدال الحكم الملكي الفردي بملكية دستورية على الطريقة الإسبانية أو حتى بجمهورية برجوازية، بل بدولة الديمقراطية العمالية.

إن نظاما اجتماعيا جديدا يتطلب نوعا جديدا من الدولة، يتطلب دولة ديمقراطية حقيقية تنبع من الشعب الكادح نفسه وتعكس آماله وتطلعاته، دولة مبنية على أساس مجالس العمال والفلاحين الفقراء (محليا، جهويا ووطنيا).

- **فلتسقط الدكتاتورية الرأسمالية والملكية!**
- **مصادرة ملكيات الأسرة المالكة ومحيطها وتأميمها تحت الرقابة الديمقراطية للعمال!**

## تمة منظورات المضرِب 2013

الواقع الذي نعيش فيه وتقدم لنا تصورا للحل. كما يجب على قوى اليسار أيضا الدفاع عن

استقلاليتها التامة عن الدولة البرجوازية والتيارات الليبرالية، وأن تتخلص من العصبوية وتعمل فورا على تشكيل جبهة موحدة بين مكوناتها إلى جانب النقابات والجمعيات التقدمية على قاعدة مطالب محددة وشعارات واضحة تتدخل بها في الحركة الجماهيرية.

## خلاصة

إننا دخلنا مرحلة غير مسبوقة من الأعاصير والزواجر، غير مسبوقة في التاريخ لا سواء عالميا أو إقليميا أو وطنيا. سنتهض الجماهير مرارا وتكرارا للنضال، وستواجه القمع، يواصل الطلاب نضالاتهم وسكان الأحياء الفقيرة والمناطق المهمشة سيتحركون لمواجهة التهميش والمطالبة بتحسين شروط العيش. وسيشعل ضحايا التفتير والبطالة والغلاء الانتفاضات تلو الانتفاضات...

لكن في ظل غياب القيادة الثورية واستمرار تحكم البيروقراطية في النقابات سنتقى تلك الانتفاضات والتحركات الثورية بدون قيادة، لذلك ستم من كل أنواع المنعرجات وحالات الصعود والهبوط. ستكون السيرورة طويلة ومؤلمة. وستعرف احتدادا يتلوه فترة هدوء أو حتى تراجع. ولن تتمكن أي من الحكومات المتتالية

- **الحرية لجميع المعتقلين السياسيين! إنصاف أسر وأقارب ضحايا القمع ومعاقبة جميع المسؤولين!**
  - **حرية التعبير، التنظيم، التظاهر والإضراب.**
  - **تشكيل جمعية تأسيسية ثورية منتخبة من طرف مجالس العمال والفلاحين والطلاب والفقراء، في المدن والأحياء والمصانع ومؤسسات التعليم والقرى.**
  - **من أجل حكومة العمال والفلاحين تطبق برنامجا اشتراكيا ثوريا.**
  - **من أجل جمهورية اشتراكية بالمغرب جزء من فدرالية اشتراكية في المنطقة المغاربية والشرق الأوسطية والمتوسطية!**
  - **حق العمال والكادحين في انتخاب جميع موظفي الدولة والرقابة عليهم والحق في عزلهم في كل حين.**
  - **القضاء على الاستقلال الشكلي للموظفين القضائيين بحيث يصيرون منتخبين وقابلين للعزل.**
  - **تسليح الشعب وتزويب الجيش في الميليشيات الشعبية.**
  - **اشتراك جميع الجماهير في القيام بمهام إدارة الإنتاج وتسيير المجتمع والدولة.**
  - **فصل الدين عن الدولة.**
- ليست هذه المطالب أحلاما مبالغ فيها بل هي تنطلق من أشد حاجياتنا إلحاحا. إن الحق في التغذية النوعية والعمل اللائق والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم والحق في التعبير والأمن، الحق في الاستفادة من كل منتجات

سواء حكومة الإسلاميين أو الليبراليين أو التكنوقراطيين أو حتى اليسار الإصلاحية من تقديم أي حل جدي ودائم، وسيتصدر دورها على إدارة الأزمة وإنقاذ النظام الملكي الدكتاتوري من الانهيار.

وفي المقابل ستفتح هذه المرحلة لنا، نحن الماركسيين، إمكانيات كبرى للنمو والتطور. ستفتح فئات جديدة وأجيال شابة على أفكارنا، ولن نبقي معزولين. لذلك علينا أن نكون في حجم المسؤوليات التي ستطرحها علينا المرحلة.

علينا أن نفتح أكثر فأكثر على الطلائع الشابة ونستمع لتساؤلاتها ونجيب عنها، ونقدم لها بديلا واضحا تناضل من أجله.

علينا أن نبنى المنظمة ونسهر على تكوين كوادرها تكويننا نظريا صلبا على قاعدة الماركسية والتجربة العملية والمنظور الأممي. والانغراس في صفوف الجماهير وأماكن العمل والنقابات والأحياء العمالية لتوفير القيادة الثورية التي يمكنها أن تقود الجماهير لحسم السلطة السياسية واختصار التضحيات والأزمات.

## هوامش:

الحضارة الإنسانية والحق في الترفيه والحياة النظيفة والسعادة... مطالب أساسية، إذا كان النظام الرأسمالي لا يستطيع توفيرها فيحق له أن يزول. لماذا علينا أن نتحمل نظاما لا يستمر إلا بسحقنا، إلا بدمائنا! أن الأوان لكي نقول كفى!

إننا لن نسمح بأن نجوع ونتشرد وننحط، نحن الأغلبية الساحقة في هذا الوطن وهذا العالم، نحن العمال والفلاحون والكادحون (نساء ورجالا)، المنتجون الحقيقيون للثروات، لكي تعيش أقلية من الطفيليات في النعيم.

لتحقيق هذه المطالب الأساسية والضرورية والعادلة لا بد من تأميم كافة الأبنك والقطاعات الصناعية الكبرى وشبكات توزيع المواد الغذائية والمزارع الكبرى والأرض وكل المناجم، وبواخر الصيد البحري في أعالي البحار ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية لمجالس العمال والفلاحين والنقابات العمالية، التي ستسهر على وضع مخطط اشتراكي للإنتاج في خدمة مصالح الأغلبية الساحقة.

## لا بد من مصادرة ملكيات معتصبي الملكية!

وكل ادعاءات الإصلاحيين ومقاومة الرأسماليين لن يخرسها سوى الصراع الطبقي الثوري. لقد فقدنا بالصمت أكثر مما فقدنا بالنضال فإلى الأمام! ليس لدينا ما نخسره سوى قيودنا وبؤسنا ولدينا عالم كامل لنربحه!

لقد انفتحت أمامنا مرحلة ثورية على الصعيد العالمي، مرحلة الثورات والثورات المضادة، مرحلة أهم سماتها من جهة احتضار الرأسمالية على الصعيد العالمي وتهديدها للجنس البشري بالانحطاط نحو الهمجية (الحروب، المجاعات، التلوث، الأمراض، الخ) وفي المقابل إمكانية إسقاط هذا النظام وبناء المجتمع الاشتراكي، مجتمع العدالة والحرية.

ومرة أخرى يطرح التاريخ أمام الماركسيين سؤال: ما العمل وبما نبدأ؟ والجواب هو بناء القيادة الثورية، بناء الحزب الماركسي القادر على قيادة تضالات الطبقة العاملة على رأس كل المضطهدين والكادحين نحو حسم السلطة السياسية وبناء المجتمع الاشتراكي.

إذا كنت تتفق معنا وكنت تتفقين معنا، في أفكارنا وتحليلنا ومنظوراتنا التحق والتحقي بنا في نضالنا في رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي، من أجل بناء تلك القيادة.

[1]: لسنا في حاجة إلى أن نؤكد مرة أخرى على أن دراستنا للوضع الاقتصادي لا تعني أننا نعتبر أن الاقتصاد هو كل شيء، أو أنه العامل الوحيد، كما يتهمنا بذلك أعدائنا. إننا نعتبر أن الاقتصاد هو العامل المحدد في آخر المطاف وليس العامل الحاسم الوحيد. إذ أن عناصر البنية الفوقية تؤثر بدورها في السيرورة التاريخية. ل إن ما يهمنا نحن الماركسيين أكثر هو مدى انعكاس كل تلك العوامل على وعي الطبقة العاملة ونضاليتها، إذ أن هذه الأخيرة هي التي تصنع التاريخ.

[2]: إذ لا بد من دراسة دقيقة لكل جوانب المسألة من الناحية الاقتصادية والسياسية وكذلك من حيث انعكاسات تلك الأوضاع على وعي الجماهير وكفاحيتها.

## ما الذي يحدث في أوكرانيا



قدمت كبريات وسائل الإعلام، الاحتجاجات في أوكرانيا بكونها تعبيراً عن رغبة الأوكرانيين في رؤية بلدهم يلتحق بالاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فإن أي متبوع للوضع في أوكرانيا خلال العامين الأخيرين يستوعب أن الاحتجاجات لا تقتصر فقط على مسألة عضوية الاتحاد الأوروبي.

بدأت المظاهرات الجماهيرية في العاصمة الأوكرانية بعد أن رفضت الحكومة الأوكرانية مقترح عضوية الاتحاد الأوروبي. في 21 نوفمبر بدأت الاحتجاجات العفوية بالانفجار في نواحي كييف [العاصمة الأوكرانية]. وفي يوم الأحد 24 نوفمبر تمكنت المظاهرات من حشد ما بين 100.000 و200.000 متظاهر ومتظاهرة. وفي الوقت الذي كان حزب الأقاليم، الحاكم، يتهم المتظاهرين بكونهم أشخاصاً استفزازيين، استمروا هم في التظاهر بالآلاف خلال الأسبوع التالي.

عندها تم استدعاء شرطة مكافحة الشغب (Berkut)، التي كانت مقتصرة حتى ذلك الحين على الأقاليم الهامشية للبلد، إلى العاصمة بهذه المناسبة. ولقد توصلت ليلة 30 نوفمبر بأمر بتفريق كل المظاهرات الجماهيرية وسط كييف. كان القمع البوليسي عنيفاً جداً، بحيث خلف ما يقارب 79 جريحاً، أغلبهم من الطلبة، بالإضافة إلى 09 معتقلين. وبالإضافة إلى المتظاهرين فقد تم تعرض المارة العاديين الذي كانوا موجودين هناك للقمع البوليسي أيضاً. بعد ذلك قامت السلطات بحظر كل المظاهرات في الساحة المركزية "ميدان نيزليزوستي".

وفي اليوم التالي، خرج ما بين 400.000 و800.000 متظاهر ومتظاهرة في شوارع كييف للاحتجاج ضد القمع البوليسي. ولقد حاولت السلطات زرع الخوف في صفوف الحركة الاحتجاجية من خلال اعتبارها حركة غير مشروعة وتعبئة شرطة مكافحة الشغب. إلا أن هذا لم يكن له إلا نتيجة واحدة: وهي تحفيز الحركة لمواجهة النظام.

لم تتوقف الحركة منذ ذلك الحين. ما تزال الاجتماعات المسائية تعقد لحد الآن، كما أن المحتجين قد استحوذوا على المكاتب الإدارية، بما في ذلك مبنى البلدية بكييف. ناهيك عن أن الحركة قد توجعت إلى حد ما في أوكرانيا بكاملها. قالت التقارير إنه في 08 ديسمبر وصل 500.000 متظاهر ومتظاهرة إلى كييف. وحسب استطلاعات الرأي فإنهم تظاهروا أساساً ضد القمع البوليسي.

إلا أن هناك العديد من عناصر هذه الحركة الموجهين من قبل القوى اليمينية على غرار أحزاب المعارضة "باتكيفيشينا" وحزب الائتلاف الديمقراطي الأوكراني من أجل الإصلاح "UDAR"، وحزب اليمين المتطرف سوبودا. وعليه هل ينبغي لنا أن نعتبر هذه الحركة حركة رجعية بشكل كامل، أي بمعنى أنها

تتعارض مع مصالح الشعب الأوكراني؟ ولاستيعاب هذا، ينبغي علينا تقصي الشروط المادية والسياسية التي أدت إلى حدوث ذلك.

### عقود من البؤس:

لقد قاد انهيار الاتحاد السوفياتي وعودة الرأسمالية إلى حملة خوصصة جامحة للصناعة الأوكرانية إبان سنوات التسعينيات، بتشجيع من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. مما أسفر عن نشوء طبقة من الملاك الفاحشي الثراء (الأوليغارشيين) الذين استحوذوا على ممتلكات الدولة دون أي مقابل تقريباً وتركوا البلد في حالة اقتصادية جد متدهورة. بين سنتي 1991 و1999 سقط الناتج الداخلي الخام للبلد بأكثر من 60%، مما أدى إلى حدوث بطالة جماهيرية وانخفاض حاد في مستويات المعيشة. في سنة 1997 تراجع معدل الحياة أربع سنوات مقارنة بسنوات الثمانينات من نفس القرن ولم يعد إلا مؤخراً إلى نفس المستوى.

إن وضعية الشعب الأوكراني لم تزد إلا سوءاً منذ بداية الأزمة الاقتصادية لعام 2008. معدل البطالة الرسمي هو: 8,6%. وقد سافر الملايين من الأوكرانيين إلى روسيا والاتحاد الأوروبي من أجل البحث عن وظائف ذات رواتب أفضل، وهذا الميل كان قد بدأ منذ سنوات التسعينات. بيد أن هذا الحل صار في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تلك البلدان أقل قابلية للتطبيق.

### آمال الاندماج الأوروبي:

إن المطالبة المتعلقة بعضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي تعبير عن إحباط الشعب حيال التدمير المستمر لحياته من قبل النظام الرأسمالي

الأوليغارشي منذ الاستقلال. فبالنسبة إليهم تمثل عضوية الاتحاد الأوروبي أملاً في الفرار من الوضع البائس الراهن. إنهم يتوهمون أن ذلك سيمكنهم من الحصول على مستويات عيش مشابهة لتلك التي في أوروبا الغربية (والتي تعرف هي أيضاً سقوطاً حراً)، وأن استثمارات الاتحاد الأوروبي في أوكرانيا ستطور التشغيل، وأنه سيصير في مقدورهم الهجرة من أجل البحث عن وظائف ذات رواتب أعلى، وأنه سيضع حداً لفساد الحكومة.

إن هذه الآمال تتناقض مع واقع أن الاتحاد الأوروبي يعاني من أزمة اقتصادية حادة. وهذا ليس مقتصرًا على إسبانيا أو اليونان أو إيطاليا، وإنما حتى في اسكندنافيا وألمانيا يواجه العمال والعمالات انحداراً في مستوى معيشتهم، وازدياداً في نسبة البطالة وسياسات التقشف. وفي الوقت الذي تتعرض فيه الصناعة الأوربية للتدمير والتفكيك، يوماً بعد يوم، وفي سياق فائض الإنتاج، من الصعوبة تخيل أن الصناعة في أوكرانيا ستحقق امتيازات بفضل الاتحاد الأوروبي، إلا في حالة قبول العمال والعمالات في أوكرانيا لأن يقبلوا بشروط عمل مماثلة لتلك الموجودة في الأسواق المنافسة. إن الأسواق الأكثر تنافسية (أي تلك التي تنتج هوامش أكبر للربح) هي تلك الموجودة في ما يسمى بـ "العالم الثالث" حيث شروط العمل هناك أكثر قسوة.

الأعضاء الجدد للاتحاد الأوروبي من الشرق، أي جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا وبولونيا، بالإضافة إلى بلدان البلطيق، يواجهون جميعاً تدابير مكثفة من التقشف مدعومة من قبل قادة الاتحاد الأوروبي ورجال أبنائك. إن التقشف المفروض على هذه البلدان هو اليوم على جدول الأعمال في أوكرانيا.

## كيف السبيل للمضي إلى الأمام؟

إن الجماهير التي تظاهرت في أواخر شهر نوفمبر ترى في الاتحاد الأوروبي وسيلة للخروج من الوضع الراهن، ومنفذاً في وجه الأوليغارشيين الذين يسيرون البلد منذ الاستقلال. لكن القمع البوليسي الهجمي قد أعطى للحركة بعداً آخرًا. وبالتوازي مع الدعوة إلى انتخابات جديدة واستقالة الرئيس، بإمكاننا سماع دعوات للإضراب العام. كما رفع الطلبة أيضاً مطالب بخصوص التعليم. في الواقع، وخلال المظاهرات الطلابية في "بيسارابسكي رينوك"، رفض الطلبة في البداية مشاركة جميع الأحزاب.

يمكن للأوليغارشيين الموالين للغرب الوصول إلى السلطة على ظهر هذه الحركة، ولكنهم لا يمتلكون أي حل للأزمة. إنهم يصارعون من أجل طرد أوليغارشي دونيتسك، وأخذ مكانهم والاعتناء. وقد بدأ هذا واضحا عندما كانوا موجودين في السلطة بعد "الثورة البرتقالية" في سنة 2004. هل كانت الحكومة آنذاك أقل فساداً؟ وهل تحسنت شروط عيش الجماهير الأوكرانية؟ الواقع هو أن المكتسبات الاجتماعية قد تم تحقيقها بفضل نضالات عمال وعمالات بلدان الاتحاد الأوروبي - وليس بفضل طبقة سائدة "مستنيرة".

من المهم بالنسبة إلى اليسار التمييز بين الجماهير المحتجة ضد الحكومة، وبين سياسيي اليمين الذين يبحثون عن الاستفادة من حركة الجماهير من أجل أهدافهم الخاصة. إن ضعف اليسار والنقابات، واستسلام الحزب الشيوعي لأوليغارشي دونيتسك، وتأثير الإمبريالية الروسية والغربية، جعل الوضع معقداً إلى حد كبير.

ومع ذلك، فإنه عندما تبدأ الجماهير في التحرك بتغيير الوضع: فالحركة تكتسب ديناميته الخاصة والطبقة السائدة أقل كفاءة في الرد على الحركة. إن الجماهير ستصل إلى استنتاجاتها الخاصة. وفي نهاية المطاف، ومن أجل المضي إلى الأمام، ستتعلم الجماهير الأوكرانية، وعلى غرار جماهير باقي البلدان الأخرى، من خلال النضال أن ما يلزمها ليس هو البحث عن حلول بالاندماج في الاتحاد الأوروبي أو في إقامة علاقات وثيقة مع روسيا بوتين، وإنما بالاتحاد مع باقي عمال وعمالات أوروبا في النضال ضد الرأسمالية ومن أجل أوروبا اشتراكية.

بيتر ميخايلينكو - تولوز

12 ديسمبر 2013

نجاحاً هاماً على مستوى الانتخابات (25% من الأصوات) في فترة التضخم الهائل التي شهدتها سنوات التسعينات، تبنت قيادته الستالينية برنامجاً يخدم مصالح الأوليغارشيين في السلطة. وفي حين تراجع إلى حوالي 5% سنة 2007، فإنه عرف انبعاثاً في الانتخابات التشريعية للسنة الماضية (13% نسبة الأصوات)، مع الاستمرار في نيلته لقيادة حزب الأقاليم، الذي يعتمد عليه في التمويل.

يوجد في الحزب الشيوعي الأوكراني بالطبع مناضلون ومناضلات صادقون/ات. لكن أي شخص يشكل تهديداً على بيروقراطية الحزب يتم استبعاده بمجرد ما يشرع في كسب بعض الأنصار. وعلى غرار النمط الستاليني النموذجي، دعا بترو سيمونينكو، الذي أيد في البداية حزب الأقاليم، إلى استفتاء بخصوص مسألة الاتحاد الأوروبي. وفي الأونة الأخيرة، وخلال جلسة برلمانية، استنكر أحد نواب الحزب الشيوعي القيم الأوروبية كتلك التي تدعو إلى الدفاع عن "زواج المثليين" و"المهاجرين المخمورين".

هذا النوع من الخطاب هو ما يوظفه حزب اليمين المتطرف سفوبودا، إلى أن قرر قائده، على نحو انتهازي، توحيد قواهم مع الأوليغارشيين الموالين للغرب واحتلال الساحة الرئيسية في كييف. إنها محاولة واضحة لكسب الشرعية عند الرأسماليين الغربيين.

حزب سفوبودا، الذي كان في الأصل هامشياً جداً، نما في السنوات الأخيرة في ظل حكومة حزب الأقاليم الموالي لروسيا. حقق حزب سفوبودا في العام الماضي نجاحاً ملحوظاً في الانتخابات البرلمانية بما يقارب 10% من الأصوات. قاعدته موجودة في أوكرانيا الغربية، حيث يحصل على تمويله من رجال الأعمال المحليين بالإضافة إلى الجالية الأوكرانية في الخارج. تضم قاعدته العديد من العصابات النازية الجديدة المسؤولة عن العديد من الهجمات العنيفة - القاتلة أحياناً - في حق مناضلي ومناضلات اليسار.

إن قيام هؤلاء البلطجية بتدمير تمثال لينين أو تدنيسهم لقبور عمال وعمالات مصنع أرسنال ليس بتاتا أمراً مستغرباً. إن إدعائهم بأنهم يمثلون "الأخلاق الأوكرانية الحقيقية" إهانة للملايين من الأوكرانيين الذين لقوا حتفهم أو الذين أجبروا على العبودية إبان الغزو النازي، خلال الحرب العالمية الثانية. اليسار، مع الأسف، ليس قويا بما فيه الكفاية لمواجهة علناً، مما يجعلهم يستمرون عاتقاً كبيراً في اللحظة الراهنة.

إلا أن تدهور شروط العيش في أوكرانيا تفاقم كثيراً، والأفاق جد قاتمة، إلى درجة أن استمرار الوضع الراهن لم يعد خياراً ممكناً بالنسبة للعديد من الأوكرانيين. وهذا ما يفسر قيامهم بالضغط من أجل الاندماج في الاتحاد الأوروبي، إنهم يعتقدون (وهم مخطئون) أن عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي ستقود إلى تغيير حقيقي.

## تغيير للحكام أم تغيير للنظام؟

لقد فاجأت هذه الأحداث قادة حزب الأقاليم الأوليغارشيين. إنه حزب برجوازي ممول من قبل مجموعة من الأوليغارشيين المتواجدين بمنطقة دونباس الغنية بالفحم. إن حزب الأقاليم قد وضع ضمن برنامجه الانتخابي الاندماج في الاتحاد الأوروبي على جدول الأعمال. ولكن ضغوطات الحكومة الروسية القوية للاتحاق باتحادها الجمركي، إضافة إلى الجوانب غير المناسبة في الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، دفعته إلى رفض مقترحات بروكسيل. إن السوق الروسية تمتص ربع صادرات الأوكرانيين. وفي عدة مناسبات، قامت الحكومة الروسية بقطع إمدادات الغاز نحو أوكرانيا، حتى في ظل حكومة حزب الأقاليم.

باستخدامها للعنف في محاولة لسحق المحتجين، لم تقم السلطات سوى بتقديم زخم جديد للحركة. مما أدى إلى أزمة حكومية. لقد أدى عنف الثلاثين من نوفمبر إلى استقالة نواب حزب الأقاليم، كما قام البعض بشجب الحزب علناً. والأكثر مفاجأة، ربما، هي القنوات التلفزيونية الموالية للحكومة، الواقعة تحت سيطرة أوليغارشي حزب الأقاليم فيكتور بينشوك وريبات أخميتوف، والتي غطت القمع كاملاً تقريباً، بل ونشرت حتى الحوادث الأكثر إثارة للصدمة.

استمر الرئيس إيانكوفيتش في الدعوة إلى الهدوء وطلب التحقيق مع المتورطين والمسؤولين من شرطة مكافحة الشغب. لكن الأوكرانيين يعرفون جيداً ماذا تعنيه "تحقيقات" الحكومة.

يعاني اليسار والنقابات من ضعف شديد في أوكرانيا، وهذا ما يجعل الأحزاب الأوليغارشية الموالية للغرب باتكفيشينا وحزب الائتلاف الديمقراطي الأوكراني من أجل الإصلاح "UDAR"، وحزب اليمين المتطرف سفوبودا، هي المتحدثة الرسمية حالياً باسم الحركة. وتتل شخصيات المعارضة مثل كليتشكو (UDAR) وتيموشينكو وإياتسينيوك (باتكفيشينا) وتانيوك (اليمين المتطرف) دعم جزء من الجماهير. إنهم تمكنوا من نيل الدعم لنفس الأسباب التي تجعلهم ينالون مقاعد في الانتخابات: إنهم الأكثر تنظيماً والأكثر تمويلًا. ومع ذلك ليس في مقدور لا هؤلاء الأشخاص، ولا الرأسماليين الأوروبيين، تقديم أي شيء لأوكرانيا ما عدا المزيد من التقشف والاستغلال.

## ضعف اليسار

يعود ضعف اليسار في أوكرانيا، إلى حد بعيد، إلى الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي الأوكراني بعد الاستقلال. فبعد أن عرف الحزب

## جريدة الشيوعي

تصدرها رابطة العمل الشيوعي

الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

زوروا مواقعنا الإلكترونية:

[HTTP://WWW.MARXIST.COM](http://www.marxist.com)

[HTTP://WWW.MARXY.COM](http://www.marxy.com)